

# نشرة صندوق النقد الدولي

الراصد المالي

حان الوقت! استخدام سياسة المالية العامة  
لدعم النمو القابل للاستمرار

نشرة الصندوق الإلكترونية

١٥ إبريل ٢٠١٥



منصة نفطية في خليج السويس. مصر واحدة من أكثر من ٢٠  
بلدا تعمل على تحرير الموارد المالية بتخفيض دعم الطاقة  
(الصورة: George Steinmetz/Corbis)

- مخاطر المالية العامة لا تزال مرتفعة
- انخفاض أسعار النفط يتيح فرصة لإصلاح دعم الطاقة ونظام ضرائب الطاقة
- استقرار البيئة الاقتصادية الكلية يهيئ بيئة داعمة للنمو

في السياق العالمي للتعافي الاقتصادي المحدود وغير المتوازن، يمكن تحقيق هدف النمو والتوظيف المنشود بالإدارة السليمة للموارد العامة.

يحدد صندوق النقد الدولي في آخر عدد من تقرير [الراصد المالي](#) العوامل المؤثرة التي تساعد على تحقيق التعافي الاقتصادي في كثير من البلدان. فأسعار النفط المنخفضة، والسياسة النقدية الداعمة للنمو، ومعدلات التصحيح المالي البطيئة تقوم جميعا بدورها في هذا الشأن.

غير أن المخاطر المحيطة بالمالية العامة لا تزال مرتفعة. فالاقتصادات المتقدمة تواجه خطرا ثلاثيا يتمثل في انخفاض النمو والتضخم وارتفاع الدين. ولا تزال الاقتصادات الصاعدة والنامية تعاني من ضعف معدلات النمو وارتفاع التكاليف المرتبطة بالتقلبات المالية وتقلبات أسعار الصرف. وقد تضررت البلدان المصدرة للنفط والسلع الأولية في الآونة الأخيرة نتيجة انخفاض إيراداتها.

غير أن استراتيجيات الضرائب والإنفاق الذكية وأطر المالية العامة القوية يمكن أن تحقق فرقا كبيرا. وفي هذا الصدد، قال السيد فينور غاسبار، مدير إدارة شؤون المالية العامة بالصندوق إن "سياسة المالية العامة تواصل القيام بدور أساسي في بناء الثقة ودعم النمو".

ويصدر تقرير "الراصد المالي" مرتين سنويا لمتابعة تطورات المالية العامة حول العالم. وقد حدد الصندوق في آخر عدد من التقرير ثلاثة مجالات للعمل، هي:

- تعزيز أطر المالية العامة
- إصلاح دعم الطاقة
- استخدام سياسة المالية العامة لتحقيق استقرار الناتج

### استمرار التباطؤ في الاقتصادات المتقدمة بسبب الديون

لا يزال الدين العام يثير رياحا عكسية أمام النمو. ورغم الجهود الحثيثة منذ عام ٢٠١٠، فلا يزال متوسط نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في الاقتصادات المتقدمة أعلى من ١٠٠%. وبينما يتوقع تراجع هذه النسبة تراجعا بطيئا فحسب في السنوات المقبلة تم تعديل توقعات المديونية بالزيادة في بعض البلدان.

وقد ساعدت معدلات النمو الأقوى من المتوقع في دعم جهود تخفيض الديون في بعض البلدان، كالولايات المتحدة. لكن مستويات التضخم المنخفضة تسببت في عرقلة هذه الجهود في كثير من الاقتصادات المتقدمة، وأهمها في منطقة اليورو.

فالنمو والتضخم يمكنهما التخفيف إلى حد كبير من أعباء الديون. فإذا تمكنت النمسا وإيطاليا واليابان والبرتغال من تحقيق نمو اسمي قدره ٤% بحلول عام ٢٠١٧ ستخفض نسبة ديونها إلى ما يصل إلى ١٠ نقاط مئوية بحلول عام ٢٠٢٠.

### الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل

يواصل متوسط العجز ارتفاعه في الاقتصادات الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل ومنخفضة الدخل ومن المتوقع ازدياده خلال عام ٢٠١٥. وسجلت البلدان المصدرة للنفط خسارة كبيرة في الإيرادات نتيجة الهبوط الحاد في أسعار النفط. وبينما استخدم بعض البلدان التشديد المالي لمواجهة هذا الأمر، تعمل بلدان أخرى على استيعاب الصدمة بزيادة العجز.

أدى التقلب في الأسواق المالية، وتدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج، وأسعار الصرف إلى رفع تكلفة التمويل المتاح لبلدان مثل البرازيل وإكوادور وروسيا.

وقد أدى تفشي فيروس إيبولا مؤخرا إلى زيادة الضغوط على البنية التحتية الهشة بالفعل في كل من غينيا وليبيريا وسيراليون. وكانت هذه البلدان هي أول مستفيد من الصندوق الاستثماري الجديد الذي أنشأه الصندوق، وهو "[الصندوق الاستثماري لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون](#)". وسوف يقدم هذا الصندوق مساعدات تخفيف أعباء الديون للبلدان التي تتعرض لأزمات الصحة العامة من هذا النوع وغيرها من الكوارث.

### مجالات العمل

يحدد تقرير الرائد المالي ثلاث توصيات أساسية. أولاً، ينصح التقرير بتعزيز أطر المالية العامة حتى يتسنى إدارة مخاطر الموارد العامة والتأكد من إمكانية الاستمرار في تحمل الدين. فالإدارة السليمة للموارد العامة يمكن أن تقوم بدور داعم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والنمو.

ثانياً، يتيح هبوط أسعار النفط فرصة لإصلاح نظامي دعم الطاقة وضرائب الطاقة. فقد بدأ أكثر من ٢٠ بلداً في اتخاذ خطوات مؤخرًا لتخفيض دعم الطاقة، ومنها أنغولا وكوت ديفوار ومصر والهند وإندونيسيا وماليزيا. ومن شأن تحديد الأسعار الصحيحة للطاقة أن يعود بالنفع على الاقتصاد والبيئة والصحة العامة. وسيساعد الحكومات في جهودها لضبط أوضاع المالية العامة أو تنفيذ استثمارات أخرى في المجالات الحيوية كالتعليم والصحة. وفي الاقتصادات المتقدمة، يمكن تخفيض ضرائب العمل وتعويضها بزيادة الضرائب على منتجات الطاقة.

ثالثاً، يقدم [الفصل التحليلي](#) من تقرير الرائد المالي تفسيراً لما يجعل البيئة الداعمة للنمو ترتكز على استقرار البيئة الاقتصادية الكلية. وقد تناول التحليل ٨٥ اقتصاداً على مدار أكثر من ثلاثة عقود وخلص إلى نتائج واضحة. سياسة المالية العامة يمكنها تحقيق استقرار الناتج وتحقيق نمو إضافي بنحو ٠,٣% سنوياً. وتعرض [تدوينة](#) بقلم خافيير ديبران، من خبراء الصندوق، خلاصة الأمر بأنه يتعين على الحكومات أن توفر في أوقات اليسر حتى تتمكن من تحقيق استقرار الناتج في أوقات العسر.

روابط ذات صلة:

[طالع التقرير](#)

[أسعار النفط والمالية العامة](#)

[قياس آثار المالية العامة](#)

[مكاسب النمو من سياسة المالية العامة](#)

[سياسة المالية العامة والإصلاح الهيكلي](#)

[ماذا يعني انخفاض أسعار النفط لأمريكا اللاتينية والكاريبى](#)

[أربعة دروس في المالية العامة لأوروبا](#)

[اجتماعات الربيع لعام ٢٠١٥](#)